دور القوى الخارجية في إدارة الصراع السياسي في دول الربيع العربي: اليمن نموذجًا

د. عادل عبد القوي حاتم الشرعبي(*)

مقدمة:

لا شك في أن الأوضاع السياسية التي شهدها اليمن منذ فبراير ٢٠١١، إنما تمثل تعبيرًا صادقًا عن حالة الحراك السياسي والاجتماعي، التي شهدها اليمن بصفة خاصة والمجتمعات العربية على وجه العموم، وإفرازًا طبيعيًا لمجمل التراكمات السلبية التي شهدتها المنطقة العربية طيلة حقبة زمنية امتدت لأكثر من ثلاثة عقود.

وقد كان لطبيعة أنظمة الحكم العربية التي اتسمت بصفتي الاستبداد والفساد، في ثنائية معبرة عن احتكار السلطة والثروة، دور أساس في اتساع الفجوة بين هذه الأنظمة وشعوبها مع مرور الزمن، الأمر الذي ترتب عليه خلق بيئة توافرت فيها مجمل الشروط الموضوعية لنضوج الفعل الثوري، غير أن نقطة التحول باتجاه الفعل الثوري ظلت بحاجة إلى عنصر تعزيز ثقة الجماهير العربية بنفسها وقدرتها على التغيير، فكان النموذج التونسي.

وفي الوقت الذي لم يكن فيه للقوى الخارجية دور مباشر في إشعال الثورات العربية، فإنها لعبت دورًا مباشرًا في توجيه مسار هذه الثورات في عدد من النماذج العربية، وتباين هذا الدور من نموذج لآخر. ففي النموذج

(*) باحث عربي يمني.

التونسي - المصري لم يكن للقوى الخارجية دور يعتد به في توجيه مسار هاتين الثورتين. في حين كان لها الدور الحاسم في توجيه مسار الثورة في النموذجين الليبي - السوري. غير أن دور هذه القوى في النموذج اليمني كان مختلفًا، حيث جاء هذا الدور لصالح الحفاظ على التوازن السياسي الداخلي، وبالتالي الحيلولة دون انفراط عقد الدولة اليمنية في حالة تبني خيار الحسم الثوري، وذلك بسبب هشاشة مؤسساتها، فضلا عن حالة الاستقطاب السياسي والاجتماعي وانقسام المؤسستين العسكرية والأمنية.

والواقع أن خصوصية الدور الخارجي في النموذج اليمني مثل دافعًا أساسيًا للبحث في طبيعة هذا الدور وأبعاده، وهي - لا شك - مسألة جديرة بالبحث والتحليل.

لقد مثلت ثورة الشباب السلمية في فبراير ٢٠١١ حدثًا مفصليًا، ونقطة تحول تاريخية في مسار التطور السياسي في اليمن، وذلك بالرغم من كل المعوقات التي أفضت بها إلى طاولة التسوية السياسية. فقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية (كالصراع المسلح وحالة الانقسام السياسي والاجتماعي الحاد)، والخارجية (المتمثلة أساسًا في دور القوى الإقليمية والدولية صاحبة المصلحة في اليمن)، في تحويل مسار التغيير في اليمن من إطاره الثوري إلى إطاره السياسي.

ولا شك في أن القوى الخارجية كان لها الدور الأساسي في إحداث ذلك التحول في مسار التغيير، وذلك من خلال المبادرة الخليجية التي أضحت المرجعية الأساسية لعملية التسوية السياسية الراهنة.

فقد مثل الصراع الذي شهده اليمن في أعقاب ثورة الشباب السلمية في فبراير ٢٠١١، مصدر قلق للمجتمع الدولي بصفة عامة ولدول الخليج العربية على وجه الخصوص، خاصة بعد أن ارتسمت معالم حرب أهلية وشيكة

الوقوع، وذلك بسبب انقسام المؤسستين العسكرية والأمنية في ظل السيطرة العائلية عليها، وانقسام الشارع السياسي بين مؤيد للثورة ومعارض لها، وتولدت قناعة شبه تامة لدى القوى الإقليمية والدولية، بل ولدى العديد من القوى السياسية اليمنية، بأن النموذج الصومالي هو نموذج قابل للتكرار في اليمن وبصورة أكثر سوءًا، وبالتالي فإن البحث عن صيغة أخرى للتغيير أضحى مسألة ضرورية.

وكانت الخبرة التاريخية للصراعات اليمنية ماثلة أمام الجميع، فالصراعات اليمنية صراعات تستعصي على الحل محليًا، وبالتالي توجب البحث عن دور خارجي لتسوية الصراع. وكانت المملكة العربية السعودية هي الدولة المرشحة للقيام بهذا الدور؛ وذلك لما تتمتع به من قدرة في التأثير على الأطراف اليمنية.

وقد اضطلعت المملكة العربية السعودية بهذا الدور، لكن في إطار مجلس التعاون الخليجي، الذي تمكن بعد عدة لقاءات مع الأطراف اليمنية من بلورة مبادرة لتسوية الأوضاع في اليمن، وذلك في ٢١ أبريل ٢٠١١. وهو الأمر الذي حظي بتأييد المجتمع الدولي ودعمه، خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤، الذي منح المبادرة الخليجية الصفة الدولية.

وعليه، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحليل دور القوى الخارجية - الإقليمية والدولية - في إدارة الصراع السياسي في اليمن خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣م؛ بغية التعرف على طبيعة ذلك الدور ودوافعه ومضامينه ونتائجه على مسار التطور السياسي في اليمن، وذلك من خلال أربعة محاور، يتناول الأول محددات الدور الخارجي في اليمن، فيما يتناول الثاني طبيعة الدور الخارجي في إدارة الصراع، ويتناول الثالث مضامين الدور الخارجي في إدارة الصراع وأطرافه، ويتكفل الرابع بتحليل نتائج هذا الدور.

أولاً - محددات الدور الخارجي في إدارة الصراع:

لعل من البداهة القول: إن الدور الذي يمكن أن تمارسه دولة أو مجموعة من الدول في إدارة الصراعات الداخلية في دولة ما، لا يتحرك في فراغ، بل في إطار بيئة يؤثر فيها ويتأثر بمعطياتها[1]. وتتضمن هذه البيئة مجموعة من المتغيرات التي قد تشكل قيودًا تحد من فاعلية ذلك الدور، أو فرصًا تعزز من إمكانات نجاحه في تحقيق أهدافه.

ولا شك في أن تحليل الدور الخارجي في إدارة الصراع السياسي في اليمن يقتضي التعرف على تلك المتغيرات وطبيعة التأثيرات التي تمارسها، باعتبارها الأساس الموضوعي لتحليل الدور ومعرفة أبعاده المختلفة. ويمكن تصنيف تلك المتغيرات إلى: متغيرات مرتبطة بالبيئة الداخلية، وتشمل الموقع الجغرافي، وطبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأخرى مرتبطة بالبيئة الخارجية، وتشمل طبيعة النظامين الإقليمي والدولي.

(أ) المحددات الداخلية:

يتوقف حجم التأثير الذي يمارسه العامل الخارجي وطبيعته على عدد من العوامل والمتغيرات المتضمنة في البيئة الداخلية، وتتمثل أهم تلك العوامل والمتغيرات بالآتي:

الموقع الجغرافي: يحتل اليمن مكانة متميزة في إطار الاستراتيجيات الإقليمية والدولية؛ نظرًا لموقعه الجغرافي المتميز فإنه يقع على أهم وأقصر طرق الملاحة الدولية، حيث يتحكم اليمن - جغرافيًا - في أهم شريان للتجارة العالمية من خلال إطلالته على البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن. ذلك الموقع، الذي وإن كان قد أكسبه ميزة استراتيجية مهمة، إلا أنه جعله محط أنظار القوى الكبرى وموضع أطماعها[2].

ولا شك في أن هذه الأهمية الجيواستراتيجية لليمن مثلت دافعًا رئيسًا للدور الخارجي الراهن في اليمن، الهادف إلى تحقيق نوع من الاستقرار الذي يضمن سلامة الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر ومضيق باب المندب.

١ ـ طبيعة الأوضاع السياسية الداخلية:

يتوقف تأثير العامل الخارجي على درجة الاستقرار السياسي الداخلي، فكلما انخفضت درجة الاستقرار الداخلي تعاظم تأثير دور العامل الخارجي، والعكس صحيح، حيث يتضاءل تأثير العامل الخارجي بارتفاع درجة الاستقرار السياسي الداخلي.

والواقع أن اليمن لم يشهد حالة دائمة من الاستقرار طوال أكثر من نصف قرن، باستثناء فترات قصيرة. حيث شهد العديد من الأزمات والصراعات الداخلية، بشكل أضحت معه حالة عدم الاستقرار تمثل سمة تميز الأوضاع اليمنية.

وإذا كانت حالة عدم الاستقرار تجد أسبابها في العوامل الداخلية، فإن العامل الخارجي كان له دور في تلك الصراعات والأزمات اختلفت طبيعته من فترة زمنية لأخرى. ولا شك في أن حالة عدم الاستقرار الداخلي مثلت بيئة ملائمة لتعاظم تأثير القوى الخارجية في اليمن، سواء بطريقة مباشرة من خلال ممارسة الضغوط على النخبة الحاكمة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال دعم مراكز النفوذ القبلية والدينية التي لها ارتباطات مع القوى الخارجية لتحقيق مصالح تلك القوى.

٢ ـ مدى تقبل أطراف الصراع في اليمن للدور الخارجي:

مثلت خصوصية الحالة الثورية اليمنية، وما آل إليه المشهد السياسي

اليمني بعد حوالي شهرين من انطلاق الثورة الشبابية السلمية في ١١ فبراير ٢٠١١، بينة ملائمة لتقبل فكرة التسوية السياسية التوافقية من قبل أطراف الصراع في اليمن. وبالنظر لغياب الثقة بين أطراف الصراع بسبب الخبرة السلبية للحوارات السابقة بين السلطة والمعارضة، أضحى الدور الخارجي هو الخيار المتاح، وربما المفضل، لإنجاز عملية التسوية السياسية.

واتسمت الحالة الثورية اليمنية بعدد من السمات التي تبرز خصوصيتها، مقارنة بغيرها من الحالات الثورية العربية الأخرى، وأهم هذه السمات:

* هامش الديمقراطية الذي عرفه اليمن منذ عام ١٩٩٠: لم يجعل هذا الهامش من الاحتجاجات السلمية مفاجأة للنظام الحاكم، سوى في ارتفاع سقف مطالبها واتساع رقعتها، كونها كانت امتدادًا لاحتجاجات سابقة ومستمرة، بل إنه مكنه من التعامل معها وفق خبراته السابقة. كما أنها جاءت سلمية بسبب أن الجماهير اليمنية قد اعتادت على ذلك لسنوات، فهي لم تكن مكبوته كما كان الحال في الحالتين الليبية والسورية.

* سيطرة الرئيس صالح وأبنائه وأقاربه على معظم مفاصل الدولة، وخاصة المؤسستين العسكرية والأمنية، أعفته من احتمال قيام الجيش بتأييد مطالب الثوار، وبالتالي الضغط عليه للتنحي كما حصل في الحالتين التونسية والمصرية. ورغم التشابه بين الحالة اليمنية والحالتين الليبية والسورية في هذه الخاصية، أي السيطرة الأسرية على الجيش، إلا أن استناد الرئيس صالح إلى شرعية انتخابية، بغض النظر عن مدى نزاهتها، ودعواته المتكررة إلى الحوار والاحتكام إلى صناديق الاقتراع، جعل الحالة اليمنية تختلف عن الحالتين الليبية والسورية. فرغم استخدام القمع ضد المحتجين سلميًا في الحالة اليمنية، إلا أنه لم يصل إلى مستوى القمع الذي مورس في الحالة الليبية ويمارس في الحالة السورية.

* تمتع الرئيس صالح بقدر كبير من المناورة السياسية مكنه من كسب المزيد من الوقت، لترتيب أوراقه السياسية والعسكرية، ناهيك عن براعته في صناعة الانشقاقات والانقسامات، سواء بين الجيش أو القبائل أو حتى علماء الدين، وربما كانت هذه سمة خاصة بالحالة اليمنية.

* تدني مستوى الوعي السياسي لدى قطاع كبير من المجتمع اليمني بسبب انتشار الأمية، مما مكن الرئيس صالح من كسب تأييد تلك الشريحة من البسطاء، حيث ظل يوجه خطابه الإعلامي بشكل رئيس لتلك الشريحة، التي أظهرت تعاطفًا كبيرًا معه، خاصة بعد انضمام كل من زعيم قبيلة حاشد وقائد الفرقة الأولى - مدرّع: اللواء علي محسن الأحمر، إلى الثورة، حيث اعتبر كثير من الناس أن هذين الشخصين المتهمين بالفساد، لا يمكن أن يكونا بديلين للرئيس صالح، فكانت المفاضلة لدى هؤلاء لصالح الرئيس.

* شكل الجوار الإقليمي الخليجي ذو الأنظمة الملكية المحافظة المضادة للعمل الثوري، عنصر دعم للنظام اليمني مكنه من مقاومة الاحتجاجات الشعبية المطالبة برحيله لفترة أطول.

* رغبة القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في إيجاد نوع من التوازن في المعادلة السياسية اليمنية، خاصة في ظل تصدُّر التيار الإسلامي للثورة، وغياب البديل السياسي المقبول خارجيًا، مما أفضى إلى عدم ممارستها لضغوط حقيقية على الرئيس صالح للاستجابة لمطالب الثوار والتنحي عن الحكم.

ولا شك في أن خصوصية الحالة اليمنية مكنت النظام الحاكم آنذاك، من كسب المزيد من عناصر الدعم الداخلي والخارجي، وبالتالي أضحى هناك نوع من التوازن في الساحة اليمنية، وهو ما يعني عدم قدرة أي من أطراف الصراع على حسم الموقف لصالحه، ومن ثم أضحت التسوية هي الخيار المتاح أمام الجميع.

ومن جهة أخرى، يرتبط مدى تقبل أطراف الصراع للدور الخارجي، بهوية القائم بالدور. فاليمنيون أكثر تقبلاً للدور الخليجي وخاصة السعودي من أي دور آخر، وذلك بالنظر إلى حجم النفوذ السعودي في اليمن، خاصة لدى أطراف المعادلة السياسية ومراكز النفوذ القبلية، فضلاً عن التجانس الاجتماعي والثقافي بين المجتمع اليمني والمجتمعات الخليجية.

٣- طبيعة الأوضاع الاقتصادية:

يعاني الاقتصاد اليمني من عدد من الاختلالات الهيكلية التي يعكسها ضعف معدلات النمو الاقتصادي وتباطئه، نتيجة لضعف البنية الإنتاجية، وتدني نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي، وغلبة النشاط الخدمي على الهيكل الاقتصادي.

كما يعتمد اليمن على مصادر دخل غير مستقرة، تتمثل في كل من الصادرات النفطية، وتحويلات العاملين اليمنيين في الخارج، والمساعدات الأجنبية، والسياحة، وهي مصادر تعتمد على متغيرات خارجية يصعب التحكم فيها. وهو الأمر الذي يجعل درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على الخارج عالية.

ولقد ترتب على عدم قدرة هياكل الإنتاج الرئيسة على تلبية الاحتياجات المتصاعدة للسكان، زيادةُ الاعتماد على المصادر الأجنبية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن استراتيجية التنمية التي اتبعتها اليمن، وخاصة بعد قيامها بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي عام ١٩٩٥ تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية، أفضت إلى زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية[٣].

وقد ترتب على ذلك تعاظم دور العامل الخارجي في توجيه القرار السياسي والاقتصادي اليمني، وهو ما تجسد بشكل واضح من خلال مؤتمرات المانحين بشأن اليمن، خاصة مؤتمر لندن عام ٢٠١٠، الذي كان بمثابة محاسبة للنظام اليمني على أدائه السياسي والاقتصادي والأمني.

وبعد قيام الثورة الشبابية عام ٢٠١١ وما رافقها من أزمات اقتصادية وأمنية، جزء كبير منها كان بطريقة مفتعلة من قبل أطراف الصراع السياسي، أضحت مؤتمرات المانحين (أصدقاء اليمن)، مكانًا ملائمًا لممارسة التأثير وتوجيه العملية السياسية في اليمن.

٤- المحددات الاجتماعية والثقافية:

- **حجم السكان:** بلغ عدد سكان اليمن حوالي (٢٣,٨٣٣,٠٠٠) نسمة وفقًا لتقديرات عام ٢٠١١[٤]، ويزداد حجم سكان اليمن باطراد، بالنظر إلى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي بلغ حوالي ٣٪ سنويًا، وفقًا لإحصاءات عام ٢٠٠٤[٥].

ويترتب على الحجم الكبير للسكان في ظل محدودية الموارد المحلية، انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الاختلال الهيكلي بين حجم السكان وإنتاج اليمن من الغذاء من ناحية، وبين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الغذاء من ناحية أخرى. مما يدفع باليمن نحو الاعتماد على الخارج في الحصول على المساعدات، التي من شأنها سد العجز في ميزان الغذاء اليمني، أو البحث عن فرص عمل للعمالة اليمنية لحل جزء من مشكلة البطالة[٦]. وهو أمر - لا شك - ينال من الخيارات الاستقلالية لليمن، ويزيد من فرص تأثير القوى الخارجية في الشؤون اليمنية.

- **الارتباطات الخارجية لبعض القوى الاجتماعية والدينية:** يرتبط عدد من المكونات الاجتماعية والدينية بعلاقات وثيقة مع بعض القوى الخارجية؛ إما على أساس المصلحة المادية، أو على أساس المذهب الديني. وتتمثل أهم هذه المكونات بالآتي:

- **القبائل:** ترتبط القبائل اليمنية، وخاصة قبيلة حاشد، بعلاقات تاريخية وثيقة مع العائلة الحاكمة في السعودية، وذلك بسبب الدعم المادي الذي تتلقاه من الحكومة السعودية، والذي يوفر للأخيرة قدرًا من النفوذ يمكنها من التأثير في التطورات السياسية اليمنية، خاصة في ظل ما تتمتع به القبائل اليمنية - وبخاصة قبيلة حاشد - من نفوذ سياسي يمكنها من التأثير على السلطة[٧].

وقد أدى الدعم المادي السعودي لمشايخ قبيلة حاشد، خصوصًا الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، ولمشايخ قبيلة بكيل، إلى تمتع شيوخ القبائل بمصدر مالي ثابت، كفل لتلك القبائل الاستقلال النسبي عن سلطات الدولة والعمل بشكل مواز لها، وقد لعبت تلك القبائل كقوى محافظة - بطبيعتها - على ضمان عدم وصول التيارات القومية واليسارية، التي تراها السعودية تهديدًا لها، إلى السلطة. وظهر دور تلك القوى موازنًا للدولة بشكل واضح مع صعود الرئيس إبراهيم الحمدي إلى السلطة عام ١٩٧٤، حيث عارضت تلك القبائل سياساته التحديثية، ومنها سعيه إلى التقارب مع الشطر الجنوبي من اليمن، الذي كانت تهيمن عليه الماركسية، ومحاولته إبعاد شيوخ قبائل حاشد وبكيل عن مواقع الدولة، سواء المدنية أو العسكرية[٨].

- **الحوثيون:** ظهر تنظيم " الشباب المؤمن" في بداية تسعينيات القرن الماضي، كحركة إحيائية داخل المذهب الزيدي. وقد دعم الرئيس صالح ذلك التنظيم بهدف تقويته، ليوازن به على الصعيد الداخلي تنامي دور حزب

الإصلاح ومنافسيه على السلطة من بيت الأحمر في قبيلة حاشد، وليوازن به على الصعيد الخارجي الضغوط السعودية ضد نظامه في مرحلة ما قبل ترسيم الحدود بين البلدين.

وأسهم الدعم الخارجي مع عوامل أخرى في تحول ذلك التنظيم إلى حركة تمرد مسلحة. وعندما نجح الرئيس السابق في حل خلافاته الحدودية مع السعودية، حاول إضعاف الحركة الحوثية وتفكيكها، ودعم الجماعات السلفية المضادة لها، الأمر الذي دفعها للجوء إلى العنف، لمقاومة ما تقول إنه سلطة غير عادلة. كما أسهم الدعم الخارجي في استمرار الحركة الحوثية وتوسعها جغرافيًا واستقطاب المزيد من المناصرين[٩].

وكانت الحرب بين الحكومة اليمنية والحركة الحوثية قد اتخذت بعدًا إقليميًا خطيرًا، سواء من حيث الطابع المذهبي الذي اتسمت به، وما أثاره ذلك البعد من مخاوف لدى دول الجوار، وخاصة السعودية، أو من حيث مهاجمة المتمردين للأراضي السعودية، ودخول الأخيرة طرفًا رئيسًا في الحرب (السادسة) عام ٢٠٠٩.

وقد انطلقت مخاوف دول الخليج العربية من تلك الحرب؛ لكونها تشكل امتدادًا للنفوذ الإيراني ومحاولة للتوسع الشيعي، الذي أخذ يتزايد في المنطقة منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، خاصة أن الحكومة اليمنية اتهمت حركة التمرد الحوثية بمحاولة فرض المذهب "الاثنا عشري" في اليمن، وتلقيها للدعم الإقليمي من إيران وبعض التنظيمات والجمعيات الشيعية في دول الخليج العربية. وكانت السعودية من أكثر الدول تخوفًا من تلك الحرب بسبب وقوع محافظة صعدة على حدودها الجنوبية، وإمكانية امتداد التمرد إلى داخل أراضيها، خاصة إلى المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية، والتي تعد من المناطق الغنية بالنفط[١٠].

(ب) المحددات الخارجية:

سوف نتناول في هذه الجزئية متغيرات البيئة الخارجية المؤثرة في طبيعة الدور الخارجي في اليمن، وذلك على النحو الآتي:

١ـ طبيعة البيئة الإقليمية لليمن:

تؤثر البيئة الإقليمية على التطورات السياسية في اليمن، بحكم التقارب الجغرافي والتجانس الاجتماعي والثقافي والترابط الأمني بين اليمن وبيئتها الإقليمية. وهناك عدد من الخصائص تتسم بها البيئة اليمنية:

- **بيئة محافظة سياسيًا:** تعد البيئة الإقليمية لليمن، بحكم التوجهات المحافظة لأنظمة الحكم فيها، بيئة معادية للتغيير الثوري، وذلك بالنظر لما يمكن أن يترتب على هذا التغيير، في حال نجاحه، من آثار سلبية على أنظمة الحكم الخليجية.

والواقع أن هذا الأمر يحظى بأهمية بالغة في إطار السياسة الخليجية بصفة عامة والسياسة السعودية على وجه الخصوص، وتؤكد الخبرة التاريخية والواقع العملي ـ كذلك ـ مركزية الاهتمام السعودي بالتطورات السياسية الثورية في اليمن، فعلى سبيل المثال، اتخذت الحكومة السعودية موقفًا معاديًا من الثورة اليمنية عام ١٩٦٢، وقامت بدعم العناصر الملكية رغم الاختلاف المذهبي معها، حيث تم تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات المذهبية. ولم تعترف بالنظام الجمهوري في اليمن إلا عام ١٩٧٠ بعد التوصل إلى "اتفاقية جدة" التي ضمنت مشاركة الملكيين في الحكم، وبعد أن فقدت الثورة بريقها والكثير من رموزها، وسيطرت القوى التقليدية والقبلية عليها.

وفي هذا الإطار عملت السياسة السعودية على دعم مراكز النفوذ القبلية في اليمن وتشجيعها لإضعاف سلطة الدولة من جهة، وتكريس القيم السياسية التقليدية في الحياة السياسية اليمنية من جهة أخرى.

وعلى الرغم من أن السعودية لم تتخذ موقفًا معاديًا من ثورة الشباب السلمية في فبراير ٢٠١١، إلا أنها في المقابل لم تؤيدها، ومع ذلك فإن السلوك السعودي تجاه الثورة ينم عن محاولة احتوائها، وإفراغها من مضامينها، وهو ما تحقق - جزئيًا - من خلال المبادرة الخليجية التي حولت التغيير في اليمن من المسار الثوري إلى المسار السياسي.

- **احتواء الآثار السلبية لعدم الاستقرار في اليمن:** بالنظر إلى التقارب الجغرافي والترابط الاستراتيجي والأمني بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن حالة عدم الاستقرار في اليمن تلقي بظلالها على أمن دول المجلس واستقرارها، الأمر الذي يفرض على دول الخليج إيلاء أهمية كبيرة لما يحدث في اليمن، ويدفعها باتجاه ممارسة دور أكثر فاعلية لتجنيب نفسها الانعكاسات السلبية لعدم الاستقرار، خاصة في ظل تنامي نشاط تنظيم القاعدة.

- **الدور التقليدي للسعودية في اليمن باعتبارها منطقة نفوذ يجعلها تحافظ على استمرار** هذا الدور، خاصة في ظل وجود أدوار منافسة لها، خاصة الدور الإيراني وما يشكله من تهديد لأمن السعودية واستقرارها، فضلا عن الدور القطري.

- **تمثل اليمن سوقًا مهمة للصادرات الخليجية**، إذ إن ما يقارب ثلث الواردات اليمنية مصدرها هو دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن اليمن يمثل سوقًا واعدة للاستثمارات الخليجية، في حالة استقرار الأوضاع، وهو ما يعني أن الاستقرار في اليمن يصب في مصلحة هذه الدول.

٢ - طبيعة النظام الدولي القائم:

تختلف درجة تأثير النظام الدولي في الوحدات المكونة له تبعًا لعدد القوى التي تنعقد لها وظيفة قيادة النظام. فكلما اتجهت بنية النظام الدولي نحو التعددية،

كلما انخفضت درجة تأثيره على وحداته. وعلى العكس من ذلك، تزداد درجة تأثير النظام في وحداته في حالة انعقاد وظيفة القيادة فيه لقوة واحدة. وعلى الرغم من هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الراهن، إلا أنها لم تتمكن من احتكار قيادته، وذلك بالنظر لوجود قوى دولية أخرى فاعلة تشاركها تلك القيادة، لا سيما كل من روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي والصين. وبالتالي أضحت أجندة النظام الدولي تعكس في معظمها أجندة القوى المهيمنة على النظام، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثم يتحدد دور النظام الدولي تبعًا لمصالح تلك القوى.

ولا شك أن لهذه القوى مصالح متنوعة في اليمن تسعى إلى تحقيقها، وتتمثل تلك المصالح في محاربة الفكر القتالي المتطرف، والسيطرة على الموقع الاستراتيجي، فضلاً عن المصالح الاقتصادية[١١]. ومن جهة أخرى، شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة، وخاصة منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مزيدًا من التوسع في حق الأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، في إطار وظيفة مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين، حيث يتم التدخل في كثير من الأحيان على أساس إزالة الأسباب التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين، ومنها الصراعات الداخلية، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو أعمال الإرهاب.

وبالتالي لم تعد الصراعات الداخلية شأنًا داخليًا، خاصة إذا كان من شأنها تهديد الأمن والاستقرار الإقليمي أو الدولي، ولمجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة في تكييف مثل هذه المسائل. وفي هذا الصدد اعتبر مجلس الأمن الدولي في قراره رقم ٢٠١٤، أن الصراع في اليمن يشكل تهديدًا للأمن والاستقرار الإقليمي، وهو ما يعني حقه في التدخل بكل الوسائل المتاحة، وذلك بموجب سلطاته المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة.

ثانيًا ـ طبيعة الدور الخارجي في إدارة الصراع السياسي في اليمن:

تتحدد طبيعة الدور الخارجي وفقًا لثلاثة معايير أساسية، يتمثل الأول في شكل الدور، من حيث كونه مباشرًا أو غير مباشر، فرديًا أو جماعيًا. فيما يتمثل المعيار الثاني في مستوى الدور؛ هل هو إقليمي أم دولي. أما المعيار الثالث فيتمثل في نوعية الدور؛ هل هو دور سياسي أم اقتصادي أم عسكري ـ أمني، أم يجمع بين بعض تلك الأبعاد أو بينها كلها؟

ومن جهة أخرى، تقتضي عملية تحليل ماهية الدور الخارجي التعرف على أهدافه ومرتكزاته وخصائصه ووسائل ممارسته. وعليه سوف تتكفل هذه الجزئية بتحليل طبيعة الدور الخارجي في اليمن وماهيته، خلال فترة الدراسة، من خلال المعايير والأبعاد السابقة.

(أ) أهداف الدور الخارجي:

يكمن الهدف الأساسي لدور القوى الخارجية في إدارة الصراع السياسي في اليمن في تحقيق نوع من الاستقرار الذي يضمن سلامة الملاحة الدولية في البحرين العربي والأحمر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تجنيب منطقة الخليج العربي ذات الأهمية الاستراتيجية في مجال الاحتياطي النفطي، أية تأثيرات سلبية يمكن أن تنجم عن انزلاق اليمن نحو الحرب الأهلية، خاصة في ظل تنامي دور تنظيم القاعدة وتوسعه في اليمن كمركز لقيادة التنظيم في شبه الجزيرة العربية.

ولا شك في أن هدف تحقيق الاستقرار في اليمن يمثل شرطًا ضروريًا لتحقيق مصالح القوى الإقليمية والدولية أو حمايتها. وهي حقيقة يدركها الفاعلون الإقليميون والدوليون كافة، ذلك أن تدهور الوضع في اليمن سينعكس سلبًا عليها ولا يمكن احتواؤه بسهولة، ومن الصعب أن تستأثر هذه الدول

بمصالحها دون النظر إلى مصلحة الداخل، فالتفريط في مصلحة أي طرف ينعكس على الجميع.

بالإضافة إلى ما سبق، تشكل الأهداف الاقتصادية للقوى الخارجية الفاعلة في إدارة الصراع في اليمن، دافعًا أساسيًا، خاصة في ضوء المعلومات غير المؤكدة، التي تفيد بوجود ثروات هائلة في اليمن، لا سيما في مجالي النفط والغاز.

(ب) شكل الدور الخارجي:

اتخذ الدور الخارجي في اليمن الشكل المباشر بصفة أساسية، ومن خلال الأطر الرسمية، استنادًا إلى إرادة محلية عبر عنها قبول أطراف الصراع في اليمن لهذا الدور، وإرادة دولية عبرت عنها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة باليمن. وقد تجسد ذلك بالحضور المباشر والفاعل للأطراف الخارجية في إدارة الصراع بين الأطراف اليمنية، والإشراف على تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وممارسة مختلف أنواع الضغوط على الطرف أو الأطراف التي تحاول وضع العراقيل أمام تنفيذ المبادرة، أو استكمال عملية الانتقال السياسي. وهو الدور الذي تقوم به الدول العشر الراعية لتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى ألمانيا، حيث تتدخل هذه الدول من حين لآخر للتوفيق بين الأطراف في حال وصولهم إلى طريق مسدود، مستخدمة دور الإقناع أو الضغط.

ومن جهة أخرى، اتخذ الدور الخارجي في اليمن الشكل الجماعي وليس الفردي، وذلك من خلال مجلس التعاون الخليجي ومجلس الأمن الدولي. صحيح أن المملكة العربية السعودية تعد الفاعل الرئيس - على المستوى الإقليمي - في

عملية التسوية السياسية في اليمن، إلا أن ممارستها لهذا الدور تتم من خلال مجلس التعاون الخليجي. وينطبق الأمر كذلك على الولايات المتحدة الأمريكية التي وإن كانت تعد الفاعل الرئيس - على المستوى الدولي - في إدارة الصراع في اليمن، إلا أن دورها يأتي في إطار الصيغة الجماعية من خلال مجلس الأمن، وإن كانت، بطبيعة الحال، تمارس أدوارًا منفردة، خاصة في مجال محاربة تنظيم القاعدة، من خلال الضربات الجوية التي تنفذها الطائرات الأمريكية بدون طيار ضد مَن يشتبه بانتمائهم للتنظيم.

(ج) مستوى الدور الخارجي:

انحصر الدور الخارجي في اليمن، في بداية الأمر، في الإطار الإقليمي، من خلال دور مجلس التعاون الخليجي، الذي تمكن من وضع أسس التسوية السياسية في اليمن، التي جسدتها المبادرة الخليجية، غير أن عدم قدرته على ممارسة الضغوط الكافية لحمل الرئيس صالح على التوقيع على المبادرة دفعه باتجاه رفع الملف اليمني إلى مجلس الأمن الدولي، وهو الأمر الذي ترتب عليه تحول مستوى الدور الخارجي من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي، دون أن يعني ذلك تخلي الدور الإقليمي عن مهمته، بحيث أصبح هناك نوع من التكامل بين الدورين الإقليمي والدولي.

(د) نوعية الدور الخارجي:

لم يقتصر الدور الخارجي في اليمن على البعد السياسي، وإن كان يمثل المحور الأساسي له، بل اتبع مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ في اعتبارها الترابط الوثيق بين مختلف الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. وهو ما يبدو جليًا من خلال نصوص المبادرة الخليجية وقراري مجلس الأمن الدولي

(٢٠١٤، ٢٠٥١)، حيث نجد اهتمامًا واضحًا ومتوازيًا بتلك الأبعاد كافة، وقد لوحظ ارتفاع مستوى الدعم الاقتصادي لليمن خلال الفترة الانتقالية، حيث بلغ إجمالي تعهدات المانحين في مؤتمري الرياض ومؤتمر نيويورك عام ٢٠١٢ حوالي ٧,٩ مليار دولار، وكذلك دعم عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن.

(هـ) مرتكزات الدور الخارجي:

تتمثل أهم مرتكزات الدور الخارجي في اليمن بالآتي:

١- قبول الأطراف السياسية اليمنية للدور الخارجي بسبب عجزها عن حل خلافاتها.

٢- يستند الدور الخارجي في اليمن إلى مرجعية أساسية تتمثل في المبادرة الخليجية، والتي اكتسبت مشروعية داخلية بموافقة أطراف المعادلة السياسية اليمنية عليها، ومشروعية دولية من خلال قراري مجلس الأمن الدولي (٢٠١٤، ٢٠٥١)، والتي أكدت على وجوب الالتزام بالمبادرة كأساس لتسوية الصراع والانتقال السلمي للسلطة.

(و) خصائص الدور الخارجي:

١- **التكامل في الأدوار:** هناك نوع من التكامل في أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين، وهو ما يعزى إلى وحدة الهدف المشترك لهؤلاء الفاعلين في تحقيق نوع من الاستقرار في اليمن، يضمن مصالح الجميع.

٢- **توزيع الأدوار:** هناك نوع من توزيع الأدوار بين الفاعلين الإقليميين والدوليين، تبعًا للميزة النسبية التي يتمتع بها كل فاعل في مجال معين. فدول الخليج العربية تكفلت بتقديم المساعدات الاقتصادية، بالإضافة إلى دورها

السياسي الفاعل بطبيعة الحال، في حين ركزت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها على الجانب العسكري والأمني، واهتمت بريطانيا وفرنسا بالجوانب المتعلقة بالبناء التشريعي والمؤسسي، كما اهتمت كل من ألمانيا وروسيا بالدعم الفني للحوار الوطني.

(ز) وسائل الدور:

اتبع الفاعلون الإقليميون والدوليون عددًا من الوسائل في إدارة الصراع في اليمن وبشكل متزامن. فهناك الوسائل السياسية المتمثلة في محاولات التوفيق بين أطراف الصراع عن طريق الإقناع، أو ممارسة الضغوط على الأطراف التي تحاول عرقلة عملية التسوية، من خلال التلويح بفرض عقوبات دولية عليها، وهو ما يتضح من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٥١ الصادر في ١٢ يونيو ٢٠١٢[١٢]. وهناك الوسائل الاقتصادية المتمثلة في تقديم المساعدات الاقتصادية من خلال اجتماعات " مجموعة أصدقاء اليمن"، بالإضافة إلى الوسائل العسكرية، خاصة في مجال مواجهة تنظيم القاعدة.

ثالثًا- مضامين الدور الخارجي في إدارة الصراع وأطرافه:

تشكل المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وكذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، المرجعية الأساسية للتسوية السياسية الراهنة في اليمن. لذلك سوف ينصب التحليل في هذا المحور على هذه المنظومة التي تشكل خارطة طريق للعملية السياسية. كما ستكتفي الدراسة بتحليل الدور الخارجي على المستوى الجماعي، والمتمثل أساسًا في دور كل من مجلس التعاون الخليجي، والأمم المتحدة، على اعتبار أن دور هاتين المنظمتين هو محصلة لأدوار القوى الإقليمية والدولية ذات العلاقة بإدارة الصراع في اليمن.

(أ) مواقف القوى الإقليمية والدولية من الثورة اليمنية:

شهدت مواقف القوى الإقليمية والدولية الفاعلة من الأوضاع السياسية في اليمن تغيرًا ملحوظًا بعد طرح المبادرة الخليجية كأساس لتسوية الأوضاع اليمنية. فخلال الأشهر الأولى من انطلاق الثورة اليمنية وتصاعد الاحتجاجات السلمية، دعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي - الرئيس صالح إلى التنحي عن السلطة، ومثلت تلك المواقف ضغوطًا حقيقية على الرئيس صالح. غير أن الأمر تغير، إلى حد ما، بعد تقديم المبادرة الخليجية، التي نقلت المسألة اليمنية من الإطار الثوري إلى الإطار السياسي، أي من كونها ثورة شعبية إلى أزمة سياسية، وبالتالي إمكانية تسويتها على قاعدة التوافقات السياسية.

وقد ترتب على ذلك حصر هذه القضية في الإطار الإقليمي، حيث أناطت القوى الدولية الفاعلة بدول مجلس التعاون الخليجي مهمة استكمال دورها في تحقيق التسوية السياسية، وبالتالي تراجعت الضغوط الخارجية على الرئيس صالح.

ومع أن مواقف القوى الإقليمية والدولية الفاعلة ظلت تدعو الرئيس صالح إلى التوقيع على المبادرة الخليجية والشروع بتنفيذها، إلا أن تلك القوى لم تمارس عليه ضغوطًا حقيقية. يتضح ذلك من خلال عدم اتخاذ أي من تلك القوى لأية إجراءات عقابية حتى ولو بصورة منفردة. كما أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤ الذي اكتفى بالتأكيد على ما جاء في المبادرة الخليجية، بالإضافة إلى إدانة أعمال العنف، لم يَرْقَ إلى مستوى الأحداث في اليمن، والأوضاع الإنسانية الخطيرة التي كان يعيشها.

(ب) مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وموقف أطراف الصراع منها:

في أعقاب مَجْزرة "جُمْعة الكرامة" مباشرة أوفد الرئيس صالح وزير خارجيته إلى السعودية طالبًا منها القيام بدور الوساطة بينه وبين المعارضة، في محاولة منه لاحتواء الضغوط الداخلية والخارجية، وربما لضمان خروج مشرف له من السلطة.

وقد تقدمت دول مجلس التعاون الخليجي بمبادرة لتسوية الأوضاع السياسية في اليمن، وذلك في ٣ أبريل ٢٠١١، ثم عدلت لتخرج في صيغتها الثانية في ٢١ أبريل ٢٠١١، تضمنت تنحي الرئيس صالح عن السلطة ونقلها إلى نائبه بعد شهر من التوقيع على المبادرة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مناصفة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، كما تضمنت النص على عدم ملاحقة الرئيس صالح وأركان نظامه.

ورغم أن الرئيس صالحًا هو من طالب بتقديم هذه المبادرة، ورغم قبوله بها، إلا أنه ظل يماطل في التوقيع ويمتنع عنه، ويطالب بتعديل بعض بنودها في كل مرة، حتى إنها عدلت خمس مرات لصالحه، بل وظل ممتنعًا عن التوقيع عليها حتى بعد توقيع أحزاب المعارضة، وكذلك حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم.

ومع أن حادثة مسجد دار الرئاسة التي تعرض فيها الرئيس صالح وكبار المسؤولين في الدولة إلى محاولة اغتيال في ٣ يونيو ٢٠١١، قد أسهمت في جمود الوضع السياسي لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر، إلا أن الحوار بين نائب الرئيس وأحزاب المعارضة ظل قائمًا، لكن أجندة الحوار كانت تتركز أساسًا حول قضايا تتعلق بتهدئة الأوضاع المتأزمة على المستويين الأمني والاقتصادي.

وفي ١٢ سبتمبر ٢٠١١ أصدر الرئيس صالح من الرياض مرسومًا رئاسيًا تضمن تفويض نائبه صلاحية التوقيع على المبادرة بعد الاتفاق مع

المعارضة على آلية مزمنة لتنفيذها[١٣]. وقد جرت سلسلة من اللقاءات بين نائب الرئيس والمعارضة، وبجهود متميزة لمبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن السيد جمال بن عمر، وتم التوافق بين الطرفين على أكثر من ٨٠٪ من بنود المبادرة وآلية تنفيذها. غير أن عودة الرئيس صالح المفاجئة من الرياض في ٢٣ سبتمبر ٢٠١١، وما تلاها من تصعيد عسكري ضد آل الأحمر، واستخدام مفرط للقوة ضد المحتجين السلميين، قد أجهض الجهود التي بُذلت لتسوية الأوضاع، الأمر الذي دفع بمبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، إلى رفع تقريره عن الأوضاع في اليمن وتقديمه إلى مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر في ٢١ أكتوبر ٢٠١١ القرار رقم ٢٠١٤، الذي أكد فيه على ضرورة قيام الرئيس صالح أو من يفوضه بالتوقيع فورًا على المبادرة الخليجية كأساس للتسوية السياسية والانتقال السلمي للسلطة[١٤].

وفي ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، تم التوقيع على المبادرة الخليجية في الرياض، من قبل الرئيس صالح، بالتزامن مع التوقيع على آليتها التنفيذية من قبل ممثلي المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه.

(ج) مضمون المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية:

تمثل المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المرجعية الأساسية لعملية التسوية السياسية الراهنة في اليمن، وإذا كانت المبادرة الخليجية قد تضمنت البنود العامة للتسوية، فإن الآلية التنفيذية لها شكلت خارطة طريق مفصلة لعملية الانتقال السياسي وفق أطر زمنية محددة.

١- مضمون المبادرة الخليجية:

تضمنت المبادرة الخليجية خمسة مبادئ أساسية تمثل الإطار العام المحدد لعملية الانتقال السياسي في اليمن، وهي: الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه

واستقراره، وأن تلبي المبادرة طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح، وأن تتم عملية انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني، مع ضرورة التزام الأطراف كافة بإزالة عناصر التوتر سياسيًا وأمنيًا، ووقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطي لهذا الغرض.

كما تضمنت عشر خطوات تنفيذية، أهمها تشكيل حكومة وفاق وطني، برئاسة المعارضة، مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه، بحيث تقوم هذه الحكومة بتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني وإزالة عناصر التوتر سياسيًا وأمنيًا، وقيام مجلس النواب بما في ذلك ممثلو المعارضة بإقرار القوانين التي تمنح الحصانة ضد الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس ومن عملوا معه خلال فترة حكمه، على أن يقدم الرئيس استقالته بعد ذلك إلى مجلس النواب، ويصبح نائب الرئيس هو الرئيس الشرعي بالإنابة، والذي بدوره يقوم بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، يعقب ذلك قيام الرئيس المنتخب بتشكيل لجنة دستورية للإشراف على إعداد دستور جديد، وعرضه على استفتاء شعبي، ووضع جدول زمني لانتخابات برلمانية جديدة بموجب أحكام الدستور الجديد.

٢ـ الآلية التنفيذية للمبادرة:

لا شك في أن المبادئ العامة والخطوات التنفيذية التي تضمنتها المبادرة جاءت مجملة، الأمر الذي قد يثير العديد من المشكلات عند القيام بتنفيذها، لذلك جاءت الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة لتشكل خارطة طريق واضحة المعالم لعملية التسوية السياسية في اليمن خلال فترة انتقالية تتألف من مرحلتين، تبدأ المرحلة الأولى مع بدء نفاذ الآلية وتنتهي مع تنصيب الرئيس التوافقي عبد ربه منصور هادي عقب إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة. في حين تبدأ المرحلة

الثانية، ومدتها عامان، مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة، وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقا للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد.

وتتضمن المرحلة الأولى مجموعة من الخطوات، تتمثل أهمها بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإنشاء لجنة الشؤون العسكرية، وتحقيق الأمن والاستقرار لضمان إنهاء الانقسام في القوات المسلحة، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، وتهيئة الظروف لإعادة هيكلة القوات المسلحة على أسس وطنية، وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة للمرشح التوافقي عبد ربه منصور هادي.

أما المرحلة الثانية فتتضمن عدة خطوات لعل أهمها يتمثل في عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي تشارك فيه كل القوى والفعاليات السياسية بما فيها الشباب والحراك الجنوبي، والحوثيون وسائر الأحزاب وممثلون عن المجتمع المدني والقطاع النسائي، ويضطلع بمهمة صياغة الدستور، ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي، ووضع الحلول للقضايا الوطنية كافة، لا سيما القضية الجنوبية ومشكلة صعدة، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. بالإضافة إلى قيام حكومة الوفاق الوطني بإنشاء لجنة دستورية فور انتهاء مؤتمر الحوار الوطني لصياغة مشروع دستور جديد وطرحه للاستفتاء الشعبي.

كما نصت الآلية التنفيذية على ضرورة إنشاء "لجنة التفسير"، لتكون مرجعية للطرفين لحل أي خلاف قد ينشأ حول تفسير المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

والواقع أن هذه الآلية قد عالجت الكثير من القضايا التي قد تكون محلًّا للاختلاف بين الأطراف السياسية اليمنية في تنفيذ خطوات التسوية. فقد تضمنت تحديدًا زمنيًّا لكل خطوة من الخطوات التنفيذية، كما أكدت على مبدأ التوافق في

اتخاذ قرارات حكومة الوفاق الوطني، وفي حالة عدم تحقق التوافق الكامل بشأن قضية ما، يتشاور رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية للتوصل إلى توافق، وفي حال تعذر التوافق بينهما يكون القرار النهائي لرئيس الجمهورية.

بالإضافة إلى ذلك تضمنت الآلية تحديدًا لصلاحيات نائب الرئيس وحكومة الوفاق الوطني، وكذلك صلاحيات الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة، كما حددت مهام كل من لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الاستقرار، ومؤتمر الحوار الوطني، واللجنة الدستورية[١٥].

(د) دور مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ المبادرة الخليجية:

تشكل دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وألمانيا، الدول الراعية لتنفيذ المبادرة الخليجية. ومن ثم فهي تقوم بدور الرقابة على مدى التزام الأطراف السياسية اليمنية بتنفيذ تعهداتها وفقًا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وممارسة الضغوط على الطرف الذي يسعى إلى إعاقة تنفيذ المبادرة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، تعمل على تقديم الدعم المادي اللازم لإنجاح عملية التسوية السياسية خلال المرحلة الانتقالية، فضلا عن تأييد الخطوات التي يتم إحرازها في مسار التسوية السياسية. فقد رحب مجلس التعاون الخليجي بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، ودعا الأطراف كافة في اليمن إلى التطبيق الصادق والأمين لعناصر المبادرة كافة بما يحفظ لليمن وحدته وأمنه واستقراره. كما أكد في الوقت ذاته على دعم مسيرة التنمية في اليمن، وتعزيز أطر التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية، واندماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاد الخليجي[١٦].

وعلى الصعيد نفسه شاركت دول مجلس التعاون الخليجي في مراقبة الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في ٢١ فبراير ٢٠١٢. كما رحبت

بالقرارات والخطوات التي اتخذها الرئيس هادي لإعادة هيكلة القوات المسلحة وإطلاق الحوار الوطني بين جميع القوى اليمنية؛ تنفيذًا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وشارك الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في حفل تدشين مؤتمر الحوار الوطني الشامل في ١٨ مارس ٢٠١٣[١٧].

وفي سبيل إنجاح عملية الانتقال السياسي في اليمن، تكفلت دول مجلس التعاون الخليجي بالدعم المالي للعملية السياسية، ورفعت من سقف تعهداتها المالية لليمن خلال مؤتمري أصدقاء اليمن في الرياض ومؤتمر نيويورك عام ٢٠١٢، إلى حوالي ٤,٤ مليار دولار من أصل ٧,٩ مليار دولار إجمالي تعهدات المانحين[١٨].

(هـ) دور الأمم المتحدة:

على الرغم من أن دور الأمم المتحدة في الصراع السياسي في اليمن كان محدودًا في بداية الأمر، إلا أن دورها أخذ يتزايد خاصة بعد أن قامت دول مجلس التعاون الخليجي برفع ملف اليمن إلى الأمم المتحدة في أعقاب رفض الرئيس صالح التوقيع على المبادرة الخليجية، وصدور قراري مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن رقم ٢٠١٤ في ٢١ أكتوبر ٢٠١.

كما كان لشخصية السيد / جمال بن عمر مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن وقدرته على كسب أطراف الصراع، دور مهم في نجاح دور الأمم المتحدة في إدارة الصراع في اليمن.

- **قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠١٤:** أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع في ٢١ أكتوبر ٢٠١١، القرار رقم ٢٠١٤، بشأن اليمن، والذي تضمن دعوة الرئيس صالح إلى التوقيع على المبادرة الخليجية، وإدانة أحداث العنف من قبل الأطراف المتصارعة، والاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين

السلميين، ومحاسبة المسؤولين عنها، وحث المعارضة على لعب دور كامل وبناء في الاتفاق على تنفيذ تسوية سياسية على أساس المبادرة الخليجية.

وعلى الرغم من ترحيب الحكومة اليمنية بالقرار، واستعدادها للتعامل الإيجابي معه، إلا أن تعاملها مع القرار لم يختلف عن تعاملها مع المبادرة الخليجية، حيث ظلت المناورة السياسية هي السمة البارزة في تعاملاتها مع الأطراف ذات العلاقة.

وفي ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، وقعت الأطراف السياسية اليمنية على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وبدأت عملية تنفيذ المبادرة من خلال تشكيل حكومة الوفاق الوطني في ٧ ديسمبر ٢٠١١، ثم إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في ٢١ فبراير ٢٠١٢، وتسليم الرئيس السابق السلطة للرئيس المنتخب في ٢٧ فبراير ٢٠١٢.

وقد أصدر مجلس الأمن الدولي في جلسته المعقودة بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٢ بيانا رحب فيه بعملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، ودعا جميع الأطراف إلى ضرورة الالتزام التام بإنجاح عملية الانتقال السياسي في اليمن[١٩].

- **قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٠٥١:** أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٢ قراره رقم ٢٠٥١، الذي أكد فيه على ضرورة تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بشكل كامل وضمن الإطار الزمني الملائم، وفقا للقرار ٢٠١٤ لعام ٢٠١١، ودعا جميع الأطراف إلى الامتناع فورًا عن استخدام العنف لبلوغ أهداف سياسية[٢٠].

وفي الوقت الذي أيد فيه القرار جهودَ الرئيس هادي وحكومة الوفاق، خاصة في إجراء التغييرات في المناصب العليا في القوات المسلحة والأمن،

وبدء التحضير لعقد مؤتمر الحوار الوطني، طالب بوقف جميع الأعمال التي تهدف إلى تقويض حكومة الوفاق وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز والكهرباء، والتدخل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، وإعاقة تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ أبريل ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية، وأعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت تلك الأعمال[٢١].

- **زيارة بعثة مجلس الأمن الدولي إلى اليمن في ٢٧ يناير ٢٠١٣:**

قامت بعثة من مجلس الأمن الدولي بزيارة إلى اليمن في ٢٧ يناير ٢٠١٣، وعقدت اجتماعًا لها في العاصمة صنعاء، وعُد هذا الاجتماع بمثابة رسالة واضحة للأطراف المحليين كافة، بل ولبعض الأطراف الإقليميين، بأن المجتمع الدولي يدعم العملية السياسية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في اليمن بوصفها هدفًا يسعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه في هذه المنطقة ذات الحساسية الشديدة للمصالح الإقليمية والدولية.

وقد أكدت البعثة في تقريرها لمجلس الأمن على حدوث تقدم في تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي، لا سيما فيما يتعلق بإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، والجهود الرامية إلى استعادة السيطرة على المناطق التي كان قد تم الاستيلاء عليها من جانب تنظيم القاعدة في اليمن والجماعات الإسلامية المقاتلة الأخرى، والانتهاء من جميع الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر حوار وطني شامل. ومع ذلك، أكد تقرير البعثة على أن هناك تحديات كثيرة تواجه العملية الانتقالية، لا سيما فيما يتعلق بمحدودية سيطرة الحكومة اليمنية على أجزاء من أراضيها، خاصة في المناطق الشمالية والجنوبية، والمحاولات

الرامية إلى تقويض عملية الانتقال السياسي في البلاد، من قبل أولئك الذين يسعون إلى تحقيق أهداف سياسية عن طريق العنف وغيره من الوسائل غير المشروعة[٢٢].

- **بيان مجلس الأمن الدولي في ١٥ فبراير ٢٠١٣:** تناول بيان مجلس الأمن الدولي بشأن اليمن في ١٥ فبراير ٢٠١٣ عددًا من القضايا، يأتي في مقدمتها مؤتمر الحوار الوطني، حيث أكد البيان على ضرورة مشاركة مكونات المجتمع اليمني كافة في مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك ممثلون عن الجنوب وصعدة، ومشاركة كاملة وفاعلة من الشباب والنساء. وفي الوقت ذاته، أشار البيان إلى التزام مجلس الأمن بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه، وهي رسالة واضحة من المجتمع الدولي، بأن وحدة اليمن تمثل سقفًا لمؤتمر الحوار الوطني، ومن ثم فإن أية حلول للقضايا اليمنية وخاصة القضية الجنوبية ينبغي أن تتم في إطار الدولة اليمنية الموحدة، وهو ما يعني رفض المجتمع الدولي لخيار الانفصال.

وفي السياق ذاته، أكد البيان عزم المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن على إنجاح عملية الانتقال السياسي في اليمن، واستعداده لاتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة تلك الأعمال التي يقوم بها أفراد يمثلون النظام السابق والمعارضة السابقة، بمن فيهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونائب الرئيس السابق علي سالم البيض، والتي تستهدف تقويض حكومة الوفاق الوطني وعملية الانتقال السياسي.

وفي هذا الصدد دعا مجلس الأمن جميع الأطراف إلى احترام الجدول الزمني والمبادئ المنصوص عليها في اتفاق نقل السلطة، والتصرف بحسن نية وبطريقة سلمية وتصالحية، وضرورة التزام حل الخلافات عبر الحوار، وعدم

اللجوء إلى أعمال العنف لتحقيق غايات سياسية، والامتثال الكامل للقرارين ٢٠١٤ (٢٠١١) و٢٠٥١ (٢٠١٢).

يتضح مما سبق أن قرارات مجلس الأمن وبياناته تمحورت حول ضرورة التزام الأطراف اليمنية كافة بتنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، بما يكفل نجاح عملية الانتقال السياسي، وحل القضايا الخلافية كافة في إطار الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره وسلامة أراضيه، بوصفها تشكل ضمانًا للاستقرار والأمن الإقليمي.

رابعًا- نتائج الدور الخارجي في إدارة الصراع:

كان للقوى الخارجية الدور الأساسي، إن لم يكن الحاسم، في الدفع بأطراف الصراع السياسي في اليمن باتجاه التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية. وهي خطوة أعقبها شروع تلك الأطراف بتنفيذ المبادرة تحت إشراف الدول الراعية لعملية التسوية السياسية في اليمن. حيث تم تشكيل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة، والشروع بإعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، بالإضافة إلى انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

ومن ثم تحقق العديد من النتائج في مضمار الانتقال السلمي للسلطة، واستكمال العملية السياسية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، ومعالجة الاختلالات الأمنية.

وعليه فسوف تتكفل هذه الجزئية بتحليل تلك النتائج على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وذلك على النحو الآتي:

(أ) النتائج المتحققة على الصعيدين السياسي والاقتصادي:

تحققت عدد من النتائج الإيجابية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مثلت خطوة مهمة على طريق التغيير التدريجي للنظام، ولعل أهم تلك النتائج ما يلي:

١ـ النتائج المتحققة على الصعيد السياسي:

- **نقل صلاحيات الرئيس لنائبه:** بموجب المرسوم الرئاسي رقم (٢٤) لسنة ٢٠١١، الصادر بتاريخ ١٢ سبتمبر ٢٠١١، قام الرئيس صالح بنقل صلاحياته لنائبه، ومن ضمنها الصلاحيات الرئاسية اللازمة للتفاوض بشأن الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية وتوقيعها وإنفاذها، إلى جانب جميع الصلاحيات الدستورية المتصلة بتنفيذها ومتابعتها، والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، وجميع القرارات اللازمة لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، بما في ذلك تنصيب أعضائها وغيرها من الهيئات المنصوص عليها في الآلية التنفيذية.

- **تشكيل حكومة الوفاق الوطني:** بناءً على المبادرة الخليجية، تم تكليف الأستاذ محمد سالم باسندوه من أحزاب اللقاء المشترك بتشكيل حكومة الوفاق الوطني مناصفة بين المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه، وصدر قرار جمهوري بتشكيلها في ٧ ديسمبر ٢٠١١[٢٣].

- **الانتخابات الرئاسية المبكرة:** في ٢١ فبراير ٢٠١٢ تم إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة؛ وانتخاب الأخ عبد ربه منصور هادي رئيسًا للجمهورية. وقد مثلت تلك الانتخابات، بما شهدته من إقبال كبير وبما حظيت به من تقدير محلي وإقليمي ودولي، علامة فارقة في مسار التسوية السياسية ونموذجًا للانتقال السلمي للسلطة وتوفير الشرعية الشعبية.

وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات ٦٥٪ من إجمالي الناخبين، وحصل الرئيس هادي على ٩٩,٨٪ من إجمالي أصوات المقترعين. وبناءً على ذلك، أدى الرئيس عبد ربه منصور هادي اليمين الدستورية أمام مجلس النواب في ٢٥ فبراير ٢٠١٢. وفي يوم ٢٧ فبراير أقيمت مراسم تنصيب الرئيس هادي بحضور الرئيس السابق علي عبد الله صالح.

والواقع أن أهمية تلك الانتخابات تنبع من مقتضيات تلك المرحلة وما شهده اليمن من أزمات عاصفة على مختلف الأصعدة، وبالتالي جاءت تلك الانتخابات كخطوة أساسية لإحداث انتقال سلمي للسلطة بأقل تكلفة سياسية واجتماعية ممكنة، وكمقدمة لسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تغيير تدريجي ومنظم للنظام السياسي وفق قاعدة توافقات السياسة الوطنية.

- **مؤتمر الحوار الوطني:** عقد مؤتمر الحوار الوطني أولى جلساته في ١٨ مارس ٢٠١٣، وتوالت جلساته لمناقشة عدد من القضايا المهمة التي تضمنها جدول أعماله، وفي مقدمتها القضية الجنوبية.

ونظرًا لتعدد القضايا التي طرحت أمام المؤتمر، لجأت رئاسة المؤتمر إلى تشكيل تسع فرق فرعية تختص كل واحدة منها بدراسة قضية معينة، ثم تقديم المقترحات والحلول بشأنها[٢٤].

والواقع أن مؤتمر الحوار الوطني يحظى بأهمية بالغة باعتباره الركيزة الأساسية لصياغة مستقبل أفضل لليمن، وذلك من خلال الوصول إلى اتفاق مكونات المجتمع اليمني كافة على أسس الدولة اليمنية ومرتكزاتها، ومعالجة القضايا العالقة كافة بين مكونات هذا المجتمع. وبقدر ما يمثل الحوار الوطني مطلبًا يمنيًا، فإنه يمثل أيضًا التزامًا دوليًا على عاتق أطراف العملية السياسية في اليمن تجاه المجتمع الدولي.

وإذا كان للعامل الخارجي، الإقليمي والدولي، دورًا فاعلاً وحيويًا في عملية التسوية السياسية في اليمن، ومنها الحوار الوطني، فإن مخرجات مؤتمر الحوار ستعكس في جانب كبير منها مصالح القوى الإقليمية والدولية في اليمن، وبالتالي فإن معرفة طبيعة هذه المصالح يمثل مدخلاً مهمًا لتحليل مضامين الحوار الوطني ومخرجاته.

وإذا كان استقرار اليمن يشكل مصلحة حيوية للقوى الإقليمية والدولية، فإن أهم مرتكزات هذا الاستقرار تتمثل بالآتي:

١ ـ الحفاظ على كيان الدولة اليمنية الموحدة وفق أية صيغة من الصيغ، سواء وفق الصيغة الحالية (صيغة الدولة البسيطة)، أو وفق صيغة الدولة المركبة (الفيدرالية)، وهو ما يعني رفض خيار الانفصال بوصفه يشكل تهديدًا لحالة الاستقرار في المنطقة، وبالتالي تهديدًا لمصالح القوى الإقليمية والدولية في هذه المنطقة التي لا تحتمل المزيد من الصراعات، وهو أمر تم التأكيد عليه في أول بند من بنود المبادرة الخليجية، والذي نص على" أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره.

ويبدو أن خيار الدولة المركبة (الفيدرالية) هو الخيار الساند والاتجاه الغالب في إطار مكونات مؤتمر الحوار، مع وجود بعض الاختلافات حول تفاصيل هذا الخيار، من قبيل عدد الأقاليم ومسمياتها، وطبيعة العلاقة بين الأقاليم والسلطة الفيدرالية... إلخ.

٢ ـ إيجاد صيغة توازنية في المعادلة السياسية اليمنية؛ لضمان عدم انفراد طرف من أطراف العملية السياسية بالحكم، وبالتالي تهديد حالة الاستقرار السياسي. ولا شك أن هذا الأمر مثل محددًا رئيسًا لسياسات القوى الإقليمية والدولية ومواقفها تجاه اليمن منذ انطلاق الثورة السلمية في اليمن في فبراير ٢٠١١، وسيظل محددًا حاكمًا لسياسات هذه القوى مستقبلاً، على اعتبار

أن وجود معادلة سياسية متوازنة سيمثل الضمانة الأساسية للاستقرار السياسي في اليمن، خاصة أن الخبرة التاريخية تؤكد أن الأزمات التي شهدها اليمن خلال العقدين الماضيين نجمت في الأساس عن حالة الاختلال في المعادلة السياسية اليمنية كنتيجة لحرب صيف ١٩٩٤ وما ترتب عليها من إقصاء الحزب الاشتراكي اليمني عن السلطة، وانفراد المؤتمر الشعبي العام بالحكم منذ عام ١٩٩٧[٢٥].

وقد توصلت معظم فرق مؤتمر الحوار إلى توافق حول القضايا التي كلفت بها، باستثناء القضية الجنوبية، وهي القضية المحورية، حيث لا زالت تواجه عددًا من العقبات التي من المنتظر أن يتم تجاوزها وحسم الأمر فيما يتعلق بشكل الدولة، وذلك في الجلسة الختامية للمؤتمر.

٢ ـ النتائج المتحققة على الصعيد الاقتصادي:

بلغ حجم التعهدات التي التزم بها المانحون في مؤتمر أصدقاء اليمن في الرياض، في الرابع من سبتمبر ٢٠١٢ حوالي ٦,٤ مليار دولار[٢٦]، منها أربعة مليارات دولار سبق أن أُعلن عنها خلال اجتماع "أصدقاء اليمن" الذي استضافته الرياض في نهاية مايو ٢٠١٢. وقد توزعت على النحو الآتي: ٣,٢٥ مليار دولار تعهدات من الحكومة السعودية، و٨٤٦ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، يليها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (٥١٠ ملايين)، فالبنك الدولي (٤٠٠ مليون)، وصندوق النقد العربي (٣٨٠ مليونًا)، وبريطانيا (٣١١ مليون). كما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ ٢١٤ مليونًا، في حين أعلنت ألمانيا عن تقديم مبلغ ١٥٨ مليون دولار، وهولندا عن تقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار[٢٧].

وقد ارتفع سقف تلك التعهدات في اجتماع المانحين في نيويورك في سبتمبر ٢٠١٢ إلى حوالي ٧,٩ مليار دولار، ساهمت فيها دول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ ٤,٤ مليار دولار. وتم تخصيص ٦ مليار دولار من تلك

التعهدات، والتوقيع على الاتفاقيات التمويلية بمبلغ ٢,٧ مليار دولار، وسحب ١,٨ مليار دولار، وذلك حتى مارس ٢٠١٣م[٢٨].

(ب) النتائج المتحققة على الصعيدين العسكري والأمني:

١ ـ تشكيل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الاستقرار:

في ٤ ديسمبر ٢٠١١ صدر القرار الرئاسي رقم (٢٩) لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار، وذلك تطبيقًا لما جاء في الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية. وقد تمكنت اللجنة من إزالة معظم نقاط التفتيش والحواجز في العاصمة ومحافظة تعز، ورفع التقطعات وإخراج الميليشيات المسلحة من العاصمة والمدن اليمنية الأخرى، وعودة وحدات القوات المسلحة كافة إلى ثكناتها[٢٩].

٢ ـ إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن:

تضمنت الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية بندًا ينص على تشكيل لجنة لإعادة هيكلة الجيش وإنهاء انقسامه، وقد أصدر نائب الرئيس (عبد ربه منصور هادي) قرارًا بتشكيل تلك اللجنة في ٤ ديسمبر ٢٠١١، والتي بدأت بالعمل على تحقيق الاستقرار وإخراج الميليشيات المسلحة من العاصمة صنعاء ومدينة تعز، ثم وضعت خطة عمل لاستكمال عملية إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن.

وبالتوازي مع عمل لجنة الشؤون العسكرية، أصدر الرئيس هادي عددًا من القرارات التي من شأنها تخفيف حدة الانقسام في القوات المسلحة. حيث تم عزل العديد من القادة العسكريين من أقرباء الرئيس صالح ومن الموالين له، وكذلك بعض القادة العسكريين الموالين للجنرال علي محسن الأحمر قائد الفرقة الأولى ـ مدرّع، التي انضمت إلى الثورة[٣٠]. كما تم تشكيل قوات الحماية

الرئاسية من أربعة ألوية، ثلاثة منها كانت تتبع الحرس الجمهوري، واللواء الرابع كان يتبع الفرقة الأولى - مدرّع، وتحويل تبعية ثمانية ألوية من الحرس الجمهوري والفرقة الأولى - مدرّع، إلى قيادة المناطق العسكرية التي توجد فيها[٣١]. بالإضافة إلى إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة، الذي حدد المكونات الرئيسة للقوات المسلحة بخمسة فروع، هي: القوات الجوية والدفاع الجوي، والقوات البحرية والدفاع الساحلي، والقوات البرية، وقوات حرس الحدود، وقوات الاحتياط الاستراتيجي، والتي تتكون من: مجموعة الصواريخ، والعمليات الخاصة[٣٢]. وهو ما يعني إلغاء الحرس الجمهوري الذي كان تحت قيادة نجل الرئيس السابق، وإلغاء الفرقة الأولى - مدرّع، التي كانت تحت قيادة علي محسن الأحمر.

وقد أصدر الرئيس هادي بتاريخ ٢٠ أبريل ٢٠١٣ قرارًا بتعيين قادة المناطق العسكرية السبع، ولم يكن من بينهم الجنرال علي محسن الأحمر ولا العميد أحمد علي عبد الله صالح؛ إذ عُين الأول مستشارًا لرئيس الجمهورية لشؤون الدفاع والأمن، والثاني سفيرًا للجمهورية اليمنية لدى دولة الإمارات العربية المتحدة[٣٣].

وفي مقابل مقاومة مراكز القوى العسكرية جاءت قرارات الرئيس بشأن إعادة هيكلة الجيش، فإن الرئيس هادي حظي بدعم شعبي كبير، فضلاً عن الدعم الإقليمي والدولي لقراراته. حيث حظيت تلك القرارات بترحيب إقليمي ودولي واسع النطاق[٣٤].

والواقع أن ما جرى تنفيذه حتى الآن من إعادة هيكلة للقوات المسلحة والأمن، يكتسب أهمية كبيرة؛ لكونه يسهم في بناء الثقة بين القوى السياسية والاجتماعية المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، ويسهم في التأسيس لبناء دولة مدنية حديثة[٣٥].

الخاتمة:

سعت الدراسة إلى تحليل دور القوى الخارجية في إدارة الصراع السياسي في اليمن خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣، وتوصلت إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً- النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، هي:

١- الدور الخارجي، المتمثل في دور كل من مجلس التعاون الخليجي ودور الأمم المتحدة، كان فاعلاً أساسيًا في إدارة الصراع السياسي في اليمن خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣، وذلك في ظل حالة الانقسام الداخلي وعجز الأطراف السياسية اليمنية عن تسوية خلافاتها.

٢- وجود علاقة طردية بين الانقسام الداخلي وتعاظم دور القوى الخارجية في الشؤون الداخلية. بمعنى أنه كلما زادت حدة الانقسامات الداخلية في دولة معينة، زاد تأثير القوى الخارجية في الشؤون الداخلية لتلك الدولة.

٣- اتبعت القوى الخارجية منهجية " إدارة الصراع "، كمنهجية رئيسة في التعامل مع الصراع السياسي في اليمن، بالإضافة إلى منهجيتي " حل الصراع" و" تحويل الصراع" كمنهجيات مساعدة، وذلك من خلال سعيها لاحتواء المظاهر العنيفة للصراع كهدف رئيس، وإيجاد تسويات وحلول توفيقية، وكذلك التركيز على المصادر الاجتماعية والسياسية للصراع من خلال مؤتمر الحوار الوطني. وتمثل هذه النتيجة مؤشرًا مهمًا على أن هذه القوى تسعى إلى ضمان نوع من الاستقرار الدائم في اليمن، وذلك بالنظر إلى ديمومة مصالحها في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة.

٤- يأتي دور النظام الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة التي تدير الصراع في اليمن ضمن إطار الحفاظ على مصالح القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي.

٥- إن الدور الخارجي في اليمن، وإن كانت تحركه مصالح القوى القائمة بالدور، فإنه جاء لصالح الحفاظ على الدولة اليمنية والحيلولة دون انهيارها.

٦- وجود نوع من التكامل في أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين، بسبب وحدة الهدف المشترك، المتمثل في تحقيق نوع من الاستقرار الذي يضمن المصالح الإقليمية والدولية في المنطقة - أسهم، إلى حد كبير، في فاعلية الدور الخارجي في إدارة الصراع السياسي في اليمن.

ثانيًا- التوصيات:

ينبغي على الدول الراعية لعملية التسوية السياسية في اليمن، وكذلك الحكومة اليمنية، التركيز بشكل أكبر، خلال المرحلة القادمة، على منهجية "تحويل الصراع"، وذلك لمعالجة الأسباب الحقيقية للصراع، والتي تكمن أساسًا في معطيات بيئية اجتماعية واقتصادية وثقافية. فالفقر والفساد، على سبيل المثال، يشكلان بيئة خصبة للتوترات الاجتماعية والسياسية وما تفضي إليه من صراعات.

الهوامش

(1) (Maria Papadakis & Harvey Starr, "Opportunity, Willingness and Small states: The Relationship between Environment and Foreign Policy", In: Charles F. Hermann & Others (Eds.), New Directions in the Study of Foreign Policy, (London: Boston Unwin Hyman,1989), P 416.

(٢) السيد عليوة، "سياسة اليمن في البحر الأحمر"، السياسة الدولية، العدد ٥٤ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أكتوبر ١٩٧٨)، ص٩٦.

(٣) محمد عبد الواحد الميتمي، "الإصلاحات الاقتصادية في ملف العلاقات الدولية"، في: فارس السقاف (محرر)، اليمن والعالم (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٢)، ص٤٧.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١١.

(٥) الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ديسمبر ٢٠٠٤، التقرير الثاني: الخصائص الديموغرافية للسكان، صنعاء، ٢٠٠٦، ص٩٥.

(٦) جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية إزاء دول الجوار الجغرافي (١٩٩٠ - ١٩٩٧)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٤٨.

(٧) فؤاد الصلاحي، "المجتمع والنظام السياسي في اليمن"، في: شفيق شقير (محرر)، الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل المعالجة، سلسلة التقارير المعمقة، العدد ٣، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، أبريل ٢٠١٠)، ص١٢.

(٨) عبد الله الفقيه، "الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة"، في: شفيق شقير (محرر)، مرجع سابق، ص٣٣.

(٩) المرجع نفسه، ص٢٢.

(١٠) مجموعة مؤلفين، التقرير الاستراتيجي اليمني لعام ٢٠٠٨، (صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص١٣٤.

(١١) ديفيد س. سورينسن، "التنافس الثلاثي: الولايات المتحدة وروسيا والصين في اليمن"، مجلة مدارات استراتيجية، العدد الثاني، (صنعاء: مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠١٠)، ص ص ٢١ - ٢٢.

(١٢) حيث طالب القرار في فقرته السادسة "بوقف جميع الأعمال التي يُهدف بها إلى تقويض حكومة الوفاق الوطني وتقويض عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك الهجمات المستمرة التي تستهدف البنى التحتية الخاصة بإمدادات النفط والغاز

والكهرباء، والتدخل في القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة القوات المسلحة وقوات الأمن، وإعاقة تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ بشأن التعيينات العسكرية والمدنية، ويعرب عن استعداده للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة إذا استمرت هذه الأعمال". ينظر في: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٧٨٤، المعقودة في ١٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، ص٣.

(13) http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20110913/Con20110913444349.htm

(١٤) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار ٢٠١٤ (٢٠١١) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته رقم ٦٦٣٤، المعقودة في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، S/RES/2014 (2011)، ص٣.

(١٥) النص الكامل للآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، صحيفة ١٤ أكتوبر، العدد ١٥٣١٩، الخميس - الجمعة ٢٤ - ٢٥ نوفمبر ٢٠١١، ص٣.

(١٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيان الختامي للدورة الثانية والثلاثين في مدينة الرياض، يومي الاثنين والثلاثاء ٢٤ و ٢٥ محرم ١٤٣٣هـ، الموافق ١٩ و ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م،

http://www.gcc - sg.org/index04fd.html?action=Sec - Show&ID=540

(17) http://www.gcc - sg.org/index4e6b.html?action=Sec - Show&ID=340

(١٨) بيان الرئاسة المشتركة للاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن في لندن بتاريخ ٧ مارس ٢٠١٣.

(١٩) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، بيان مجلس الأمن في جلسته رقم ٦٧٤٤ المعقودة في ٢٩ مارس ٢٠١٢، ص ص ١ - ٣.

(٢٠) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار ٢٠٥١ (٢٠١٢) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٧٨٤، المعقودة في ١٢ حزيران / يونيو ٢٠١٢، ص٢.

(٢١) المرجع نفسه، ص٣.

(٢٢) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير بعثة مجلس الأمن إلى اليمن في ٢٧ يناير ٢٠١٣، Distr.: General 19 March 2013، ص١٢.

(٢٣) الجمهورية اليمنية، الخطة الانتقالية السياسية المقدمة إلى المؤتمر الوزاري لأصدقاء اليمن (الرياض، ٢٣ مايو ٢٠١٢)، ص٦، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://www.mofa.gov.ye/yemenfriens/news.asp

(٢٤) تتمثل هذه الفرق في الآتي: فريق عمل القضية الجنوبية، فريق عمل قضية صعدة،

فريق عمل بناء الدولة، فريق عمل الحكم الرشيد، فريق عمل الأمن والجيش، فريق عمل العدالة الانتقالية، فريق عمل التنمية، فريق عمل الحقوق والحريات، فريق عمل استقلالية الهيئات وقضايا خاصة.

(٢٥) عادل عبد القوي الشرعبي، "الحوار الوطني والترتيبات الإقليمية والدولية في اليمن"، صحيفة الأولى اليمنية، العدد ٤٤١، بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٢، ص٥.

(٢٦) صحيفة الثورة، العدد (١٧٤٥٩)، بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠١٢.

(27) http://www.alwasatnews.com/3651/news/read/699119/1.html

(٢٨) بيان الرئاسة المشتركة للاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن في لندن، مرجع سابق.

(٢٩) الجمهورية اليمنية، الخطة الانتقالية السياسية المقدمة إلى المؤتمر الوزاري لأصدقاء اليمن، مرجع سابق، ص٥.

(٣٠) عادل الشرجبي، إعادة هيكلة الجيش اليمني، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو ٢٠١٣)، ص ص ٩ - ١٠.

(31) http://www.26sep.net/nprint.php?lng=arabic&sid=83853

(32) http://www.26sep.net/news_details.php?sid=87254

(٣٣) عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص١٥.

(٣٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البيان الصحفي للدورة الرابعة والعشرين بعد المئة للمجلس الوزاري:

http://www.gcc - sg.org/indexda50.html?action=Sec - Show&ID=557

(٣٥) عادل الشرجبي، مرجع سابق، الصفحتان ١٥ و١٩.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ARABES
تحت إشراف اتحاد الجامعات العربية

اتجاهات النقاش

تعددت محاور النقاش في هذا المحور، وتضمنت نقاطًا متعددة يمكن إجمالها في التالي:

- العلاقة بين الدور الخارجي والمعطيات الداخلية في الثورات العربية:

طرح سؤال في غاية الأهمية مفاده: هل الثورات العربية نتاج طبيعي تلقائي لمعطيات داخلية أم أن للتدخل الخارجي أياد ومخططات ساهمت في إشعالها بغية تحقيق أهداف معينة؟ وقد ظهر التأثير الخارجي على مسار الثورات العربية بوضوح في الحالة اليمنية، ومن بعدها الحالتين الليبية والسورية، حيث غيرت القوى الخارجية مسار الثورة بما يتماشى مع مصالحها، فتعددت تبعًا لذلك مسارات هذه الثورات واتجاهاتها، فتحولت إلى ما يشبه الأزمات السياسية.

وفي مداخلته طرح السفير **هاني خلاف** سؤالاً يتعلق بالدور الخارجي في الثورات العربية، لا سيما في اليمن كونه دورًا محوريًا أم لا؟ وهل سيبقى اليمنيون منتظرين ما سيأتي به الوسيط الإقليمي أو الدولي، أم أن هناك اتجاهات داخلية لصناعة حل محلي بعيدًا عن تأثير الأطراف الخارجية؟ وأوضح خلاف أن الحل المحلي لا يجب أن يكون مختلفًا عن الحل الخارجي، فقد يكون متقاطعًا معه، لكن المهم أن يكون الحل صناعة محلية - على حد وصفه - وأبانت النقاشات أن سبب بروز الدور الخارجي على المحلي في اليمن وجود مشكلة أساسية تفقدها القدرة على صناعة الحلول الداخلية، تتمثل في أن الطبقة المثقفة التي المفترض أن تقوم بالتغيير هي طبقة ضعيفة وهشة، وغير قادرة على صنع حلول حيادية؛ لأنها متورطة في قضية التحزب والتوازنات السياسية.

وطرحت في النقاش قضية أخرى تتعلق باليمن أيضًا، وتتمثل في مدى تفاعل القوى الداخلية مع الدور الخارجي، حيث تضعف الممانعة الداخلية اليمنية أمام الدور الخارجي بوضوح، وتنحصر في بعض الجموع الشبابية غير المتحزبة، في وقت تنحاز فيه الأغلبية لهذا الدور باعتباره طوق النجاة من الانزلاق نحو الحرب الأهلية، خاصة مع فقدان الثقة في القوى السياسية الأخرى.

وفي السياق ذاته، ولكن فيما يخص الشأن الليبي، دار نقاش حول التدخل الأجنبي وتأييد غالبية الثوار له في البداية، على اعتبار أنه جاء للتصدي لضربات القذافي للمدنيين العزل، ولكن سرعان ما تغيرت توجهات هؤلاء الثوار مع انكشاف الأمور، وسقوط الكثير من الضحايا المدنيين جراء قصف الناتو للأراضي الليبية، والدمار الذي خلفه، واتساع حجم الأطماع في الموارد الليبية.

وعقب هذه المناقشات ساد شبه إجماع بين الحضور على استحالة التعاطي مع التدخل الخارجي باعتباره خيرًا محضًا وحمامة سلام، حتى وإن مثّل طوق نجاة وحلاً أخيرًا كما هي الحال في اليمن، فهذه القوى لا تتدخل إلا للمصالح ولا تنطلق لسواها، وقد اتضحت أخطار هذا التدخل ومخاطره في أكثر من منطقة عربية.

- دور القوى العربية والإقليمية في الربيع العربي:

طرحت للنقاش قضية **الدور القطري** في كافة الأحداث التي شهدها وطننا العربي، وهل كان دورًا فاعلاً فيما جرى أم لا؟ وما المصلحة القطرية في كل ما حدث؟ وهل ما قامت به قطر كان موجهًا بالأساس لتحقيق مصالحها المباشرة أم قامت به بالوكالة عن قوى أخرى؟ والحقيقة أن قطر لعبت دورًا

كبيرًا فيما حدث من ثورات في بعض الدول العربية، وقد أكد المشاركون في النقاش على وجود بصمات قطرية واضحة على مجرى الأحداث في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا ، وطرحت فكرة تجانس الموقف القطري بتأييد كل التحركات الثورية التي حدثت في هذه الدول، وظهر التغير في الموقف القطري واضحًا برفض ثورة ٣٠ يونيو في مصر، حيث أصرت قطر على الانحياز لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، رغم لفظ المصريين أنفسهم لها، واستمرت عبر بوقها الإعلامي في وصف ما حدث بـ"الانقلاب"، وهو ما يثبت صحة التحليلات التي أكدت أن انحياز قطر لم يكن للفعل الثوري في حد ذاته، بل هو انحياز لفصيل ما خطط له أن يستحوذ على كل شيء، بيد أن بعض المشاركين رأى أنه بمجرد تولي الأمير تميم بن حمد مقاليد الحكم فإن دورًا قطريًا جديدًا قد يتشكل في الأفق.

وفي المقابل حظي الدور السعودي الثابت من قضية الثورات باعتباره نظامًا محافظًا يجنح لرفض أي تغيير ثوري بالنقاش أيضًا، ولفت الموقف السعودي في سوريا الانتباه كونه حاد عن المسار السعودي الثابت تجاه الثورات، وعزا البعض هذا الموقف إلى حالة عدم الانسجام بين النظامين السعودي والسوري، خاصة في ظل التحالف السوري - الإيراني المعلن، بينما رأى البعض الآخر أن النظام السعودي لم ينحز إلى الثورة السورية كثورة بل كحالة إنسانية يجب على الجميع التعاطف معها جراء ما ألم بالشعب السوري من محن وكوارث، وأشار الحضور إلى ضرورة عدم إغفال الدور السعودي في ليبيا ومصر بعد ٣٠ يونيو، وإن تأخر هذا الدور قليلا.

وعن **العلاقات الخليجية - الخليجية** وهل ما زالت بالقوة والترابط المعروفين عنها؟ ذكر الحضور أن عددًا من المؤشرات يجب أن تؤخذ في

الاعتبار، كالزيارة العمانية إلى إيران، رغم ما عُرف دومًا عن عُمان من انكفاء على سياساتها الداخلية وعدم ممارستها أي دور سياسي خارجي على المستويين العربي أو الخليجي من قبل، وكذلك تأجيل القمة الخليجية، والمواقف المتعارضة من ثورة ٣٠ يونيو في مصر المتمثلة في التأييد السعودي - الإماراتي - الكويتي المعلن، والرفض القطري، ودعم قطر اللا محدود لنظام الإخوان المسلمين، وإن لم يكن بشكل مباشر من الدولة القطرية، الأمر الذي يوحي بأن ثمة توازنات جديدة بدأت تطرأ في مجال العلاقات الخليجية - الخليجية بخلاف ما هو معتاد أو متوقع في مثل هذه العلاقات.

وعن **المشروعين الإقليميين لكل من تركيا وإيران في المنطقة** قال الدكتور **ناصيف حتّي**: "إن هناك اتجاهًا لشيطنة إيران، وتجميل الدور التركي في الوقت نفسه، ومرد ذلك دون شك إلى المنطلقات المذهبية التي تحكم هذا التوجه، باعتبار إيران حاضنة للمذهب الشيعي والمدافعة عنه، في الوقت الذي تقدم فيه تركيا نموذجًا براقًا للإسلام السني المعتدل المجمل بمسحة ديمقراطية وطفرة اقتصادية"، مؤكدًا أن التفكير الواقعي يقود إلى أن للدولتين الأهداف والطموح ذاتيهما المتمثلة في لعب دور القائد الإقليمي، وكل دولة تسعى لموازنة مكانتها مع الأخرى، فلا فرق في الحقيقة بينهما، على الرغم من توجه كثير من الحضور للتأكيد على أن تركيا أقرب وجدانيًا وعاطفيًا إلى العرب، وأن جزءًا كبيرًا من توجهها ليس نفعيًا فقط؛ لأنها تشعر بانتماء تاريخي للعرب، وأن الأتراك يقدمون النجاح التركي على اعتبار أنه نجاح عربي، وأن التلاقي مع تركيا أسهل كثيرًا من التلاقي مع إيران، وذلك يعود إلى التاريخ والتعايش طيلة أربعة قرون، عكس ما شهده التاريخ من صراعات سنية - شيعية مع إيران.

وفي النهاية خلصت غالبية الحضور إلى الإقرار بأنه لا مكان للعاطفة في السياسة ولا أولوية سوى للمصلحة، لذا يجب الاستفادة من الدولتين وعدم استعداء واحدة على حساب الأخرى، ومحاولة الموازنة بينهما قدر الإمكان، وذلك لهشاشة الوضع الداخلي في غالبية الدول العربية، لذا فإنه من المفترض التركيز على الاستفادة التي سنجنيها من الدولتين، وألا نفضل إحداهما على الأخرى. والأهم أن يخرج النظام الإقليمي العربي بتبني مشروع ريادي يواجه به الدوريين التركي والإيراني، فغياب المشروع العربي وما يتبعه من فراغ عربي، هو الذي زاد من طموح القوتين الإقليميتين، وأشعرهما بأن الفرصة باتت سانحة لهما لقيادة المنطقة العربية بالكامل.

- **الصراع العربي - الإسرائيلي:**

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد الدكتور ناصيف حتّي أننا لا زلنا نعيش المنطق نفسه، بالرغبة في تسوية الصراع لا إدارة النزاع، فالفارق كبير بين الصراع والنزاع، وبين التسوية والإدارة؛ فالأولى تحل المسببات الرئيسة وتنهي الصراع، بينما الثانية تخلق تركيبًا يعكس توازنات معينة، مختتمًا مداخلته بقوله: "قد نكون ضعفاء لكننا لسنا أغبياء، فعلى الأقل يحترمون ذكاءنا رغم ضعفنا".

واختتمت المداخلات في هذا المحور بالتأكيد على وجود اتجاه دولي بضغوط أمريكية واضحة للملمة القضية الفلسطينية، وفرض حلول معينة على العرب، استغلالاً لحالة الوهن التي يمر بها النظام العربي بأكمله، وانشغال كل دولة عربية بمشكلاتها الداخلية، إضافة للصراع والانقسام الفلسطيني الداخلي.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES ARABES
تحت إشراف جامعات الدول العربية